الأمم المتحدة S/2025/349

مجلس الأمن

Distr.: General
2 June 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 2 حزيران/يونيه 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لغيانا لدى الأمم المتحدة

يسرُّني أن أحيل إليكم طيّه المذكرة المفاهيمية المُعَدة لمناقشة مجلس الأمن المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن موضوع "الفقر والتخلف والنزاع: الآثار المترتبة على صون السلام والأمن الدوليين"، التي سيعقدها في 19 حزيران/يونيه 2025 وفد غيانا بصفتها رئيسا للمجلس خلال شهر حزيران/يونيه 2025 (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كارولين **رودريغز** – **بيركيت**
السفيرة والممثلة الدائمة
لجمهورية غيانا التعاونية لدى الأمم المتحدة

130625 100625 25-08622 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 2 حزيران/يونيه 2025 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لغيانا لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية مُعدة لمناقشة مجلس الأمن المفتوحة الرفيعة المستوى التي ستُعقد في 19 حزيران/يونيه 2025 بشأن موضوع "الفقر والتخلف والنزاع: الآثار المترتبة على صون السلام والأمن الدوليين"

مقدمة

ستنظم غيانا، بصفتها رئيسا لمجلس الأمن وتماشياً مع الموضوع العام لفترة ولايتها في مجلس الأمن، وهو "الشراكة من أجل السلام والازدهار"، مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى في 19 حزيران/يونيه 2025 تركز على موضوع "الفقر والتخلف والنزاع: الآثار المترتبة على صون السلام والأمن الدوليين".

هناك توافق عريض في الرأي على أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دون تنمية مستدامة ولا تنمية مستدامة دون سلام. وقد أكد مجلس الأمن نفسه أن الأمن والتنمية مترابطان ترابطا وثيقا ويعزز كل منهما الآخر ويشكلان عنصرين أساسيين لتحقيق السلام المستدام[1]. وفي الوقت نفسه، من المفهوم أيضا على نطاق واسع أن العديد من النزاعات ترتبط ارتباطا مباشرا بالتنمية غير الكافية التي تنتج عن الفقر المدقع والتفاوت في التوزيع ونقص فرص العمل وضعف البنى التحتية.

والهدف من الاجتماع هو مواصلة استقصاء العلاقة بين التنمية المستدامة والسلام والأمن الدوليين بغية إبراز القضايا الحاسمة التي ينبغي لمجلس الأمن التركيز عليها في هذا السياق، والتي يمكن فيها للمجلس ضمان اتساق مناقشاته وقراراته وولاياته مع القرارات والالتزامات التي سبق تحديدها. وسيوفر الاجتماع أيضا منبراً للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمشاركين الآخرين لعرض وجهات نظرهم حول الكيفية التي يمكن بها للمجلس تنفيذ التزامه بتحسين أوجه التآزر مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى والهيئات الاستشارية مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، وذلك لضمان المعالجة الفعالة للعوامل العميقة الجذور التي تثير النزاعات العنيفة الطويلة الأمد وتديمها.

ويصادف حزيران/يونيه 2025 الذكرى السنوية الثمانين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة. وتتيح تلك الذكرى السنوية فرصة هامة للتقييم ولدراسة مجلس الأمن للكيفية التي يمكن أن يدعم بها، في إطار ممارسته لولايته، نهجا أكثر إحكاما وتنسيقا على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل: (أ) منع نشوب النزاعات العنيفة من خلال دعم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ (ب) وحماية مكاسب التنمية والاستعداد للانتعاش المبكر أثناء النزاعات القائمة؛ (ج) وتعزيز عمليات الانتقال من الحرب إلى السلام على المدى الطويل وغيرها من الإجراءات التي من شأنها أن تمنع العودة إلى العنف[2]. وسيستند الاجتماع أيضاً إلى المناقشات والقرارات السابقة المتعلقة بالصلة بين الأمن والتنمية، والتي ستشمل تحديد السبل الجديدة التي يمكن للمجلس من خلالها المضي قدماً في تنفيذ تلك القرارات وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على درء العودة إلى النزاعات وتحقيق السلام المستدام.

(1) بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 11 شباط/فبراير 2011 (S/PRST/2011/4).

(2) United Nations Development Programme, "Development as a pathway for conflict prevention and recovery: Regional Bureau for Arab States Framework" (2023).

وتُعقد هذه المناسبة في وقت يواجه فيه تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 العديد من الانتكاسات؛ وفي الوقت نفسه، تتزايد النزاعات ويستمر الطلب على المعونة الإنسانية في تجاوز الموارد المتاحة. ولذلك، سيواصل الاجتماع المناقشات بشأن خطتي منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، انطلاقاً من الرأي القائل بأن معالجة الفقر والتخلف أداة هامة لمنع نشوب النزاعات. فكل دولار يستثمر في منع نشوب النزاع، من خلال الجهود السياساتية الرامية إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ونموه، وتقوية المؤسسات ودعم تنمية المجتمعات المحلية، يمكن أن يوفر ما بين 26 دولاراً و 103 دولارات من التكاليف المحتملة المرتبطة بالنزاعات، بما في ذلك تكلفة الاحتياجات الإنسانية المتضخمة وفقدان الناتج الاقتصادي[3]. ومن المناسب التذكير بأن مجلس الأمن قد أقر بأن استراتيجيات منع نشوب النزاعات ينبغي أن تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة والأزمات السياسية والاجتماعية بطريقة شاملة، بسبل منها تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر[4].

معلومات أساسية

منذ عام 1997، اعترف المجلس بأهمية قضايا التنمية في ممارسة مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

ومنذ ذلك الحين، أجرى المجلس مداولات بشأن العديد من المواضيع ذات الصلة، منها دور قطاع الأعمال في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع؛ والموارد الطبيعية والنزاع؛ وتعزيز السلام المستدام من خلال التنمية المشتركة؛ وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والنزاع؛ والاستبعاد وعدم المساواة والنزاع؛ والجوانب العالمية والإقليمية والوطنية لمنع نشوب النزاعات، التي نظرت في جملة أمور منها الأسباب الجذرية للنزاعات وأوجه الترابط مع الفقر وعدم المساواة والتنمية. وعُقدت أكثر من 30 مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع في السنوات العشرين الماضية واعتُمد عدد من القرارات والبيانات الرئاسية، بما في ذلك: البيان الرئاسي S/PRST/2024/2 (23 أيار/مايو 2024)؛ والقرار 2282 (2016)؛ والبيان الرئاسي S/PRST/2011/2 (21 كانون الثاني/يناير 2011)؛ والبيان الرئاسي S/PRST/2010/20 (13 تشرين الأول/أكتوبر 2010)؛ والبيان الرئاسي S/PRST/2010/18 (23 أيلول/سبتمبر 2010)؛ والبيان الرئاسي S/PRST/2010/7 (16 نيسان/أبريل 2010).

وخارج مجلس الأمن، كان هناك أيضا تركيز كبير على الترابط القائم بين التنمية والسلام والأمن الدوليين ومدى تقاطع النزاعات العنيفة في الغالب مع الفقر والتخلف. ففي *التقرير الاجتماعي العالمي لعام 2025*، يتوقع أن يؤدي تصاعد النزاعات الجارية أو اندلاع نزاعات جديدة إلى مزيد من الانتكاسات في السعي العالمي للقضاء على الفقر، ويرد في تقرير عام 2024 عن دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي أن النزاع والفقر غالبا ما يفاقم كل منهما الآخر في دورة مدمرة. ويؤدي النزاع إلى تفاقم مباشر لحالة الفقر من خلال التأثير السلبي على الاقتصاد وتوسيع نطاق عدم المساواة. وتقلل النزاعات من القدرة الإنتاجية للسكان من خلال الخسائر المباشرة في الأرواح؛ والأضرار التي تلحق بالمدارس والمستشفيات والبنى التحتية المدنية الأخرى؛ واختلال الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك انخفاض الإنتاج الزراعي وانخفاض القدرة على التصنيع.

(3) Hannes Mueller and others, “The urgency of conflict prevention: a macroeconomic perspective” International Monetary Fund Working Papers No. WP/24/256 (2024).

(4) بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 22 أيلول/سبتمبر 2011 (S/PRST/2011/18).

ومع التسليم بأن منع نشوب النزاعات هو المسؤولية الرئيسية للدول، وأن الحكومات والسلطات الوطنية تتحمل مسؤولية تحديد وقيادة وتوجيه الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة المتعلقة ببناء السلام والحفاظ على السلام، يجب أن يوضع في الاعتبار أن مجلس الأمن لديه أيضا ولاية لمنع نشوب النزاعات وتقع على عاتقه مسؤولية الاستجابة للإنذارات المبكرة التي يقدمها الأمين العام أو أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. وعلاوة على ذلك، أكد المجلس دعمه للمساعي الرامية إلى تعزيز القدرات الوقائية للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك عن طريق تطوير قدراتها في مجالات الإنذار المبكر والتقييم والوساطة والاستجابة[5]، مما يعطي مجلس الأمن مصلحة مشروعة في تحقيق هذه الأهداف ومواءمتها مع إجراءات المجلس.

الأسئلة التوجيهية

قد تود الدول الأعضاء التفكير في الأسئلة التالية في مداخلاتها:

- إذ نقترب من الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة، كيف يمكن للأمم المتحدة أن تعزز التنسيق في أنشطتها لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام وحفظ السلام في سبيل تعزيز السلام والتنمية المستدامين على نحو أفضل؟
- ما هي الخطوات الملموسة التي يمكن أن يتخذها المجلس فيما يتعلق بولايات البعثات لتعزيز أسس السلام الدائم والمساهمة في الجهود الأخرى الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والسلام المستدام؟
- كيف يمكن لمجلس الأمن أن يتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى لزيادة قدراته في مجال الإنذار المبكر وتحليل النزاعات، وما هي الأدوات الجديدة التي يمكن الاستفادة منها في هذا الصدد؟
- تختلف أسباب النزاع من حيث الطابع والنطاق بين سياقات وأنواع النزاعات؛ ما هي الخطوات المحددة التي يمكن لمجلس الأمن أن يتخذها ليتمكن من تحليل وفهم الأسباب الجذرية للنزاع ودوافعه في سياق معين بشكل أفضل، وضمان أن يسترشد بها في قراراته وولاياته؟

الشكل

سيرأس المناقشة المفتوحة رئيسُ جمهورية غيانا التعاونية، محمد عرفان علي. ويُشجّع على مشاركة رفيعة المستوى من أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء والدول المراقبة المشاركة الأخرى.

وسيُفتح باب التسجيل في قائمة المتكلمين في المناقشة المفتوحة في الساعة 9:30 من يوم الاثنين، 16 حزيران/يونيه 2025. وعلى الدول الأعضاء التي ترغب في التسجيل في قائمة المتكلمين أن تفعل ذلك من خلال النظام الإلكتروني لتسجيل أسماء المتكلمين في البوابة الإلكترونية للوفود. وينبغي أن يكون الطلب مشفوعا برسالة إلى رئيسة مجلس الأمن، تكون موقّعةً حسب الأصول من الممثل الدائم أو من القائم بالأعمال بالنيابة. ولضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء، يُشجّع المشاركون على جعل بياناتهم لا تجاوز أربع دقائق كحد أقصى.

مقدمو الإحاطات

سيتم اختيار مقدمي الإحاطات من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

---

(5) بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 23 أيلول/سبتمبر 2010 (S/PRST/2010/18).